

**خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية
في ليبيا بعد الثورة**

د. خالد حنفي علي

باحث في الشؤون الأفريقية-مؤسسة الأهرام

"خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"

د. خالد حنفي علي*

شهدت ليبيا في مرحلة ما بعد إسقاط نظام القذافي تغييراً في خريطة القوى والنفوذ في التفاعلات الداخلية، إذ إن هذا البلد انتقل من حكم مركزي مفرط لـ ٤٢ عاماً إلى نظام يتسم بتفكك السلطة وانتشارها على مجمل الأراضي الليبية، لاسيما مع بروز ظاهرة المليشيات المسلحة والجماعات الجهادية، في الوقت التي لم تستطع فيه السلطة الانتقالية بناء مؤسسات الدولة الأمنية. ومن هنا، تستهدف هذه الورقة بشكل عام، فهم خرائط القوى السياسية والقبلية والجهادية في ليبيا في مرحلة ما بعد الثورة، عبر تحديد مناطق النفوذ وطبيعة التشابكات الداخلية والخارجية لتلك القوى،

تمهيد: المعضلات الست للدولة الليبية

من المهم إدراك مجموعة من السياقات الحاكمة للتطور السياسي والاقتصادي والمجتمعي للدولة الليبية، لاسيما أن خرائط القوى بعد إسقاط نظام القذافي ليست انقطاعاً عن السياق العام الذي تأسست فيه الدولة، وفي هذا السياق، فثمة ست معضلات أساسية تمثل البيئة العامة للخريطة القوى والنفوذ:

١- المعضلة "الجيوپوليتيكية": وتتعلق بأن ليبيا دولة مترامية المساحة وفي الوقت ذاته تملك خريطة سكانية مبعثرة، ومتباعدة بين الأقاليم الثلاثة (الشرق، الغرب، الجنوب) وقد خلق التباعد الجغرافي بين هذه الأقاليم وعدم إيلاء القذافي أهمية لإيجاد بنية اتصالية بينهم، فضلاً عن سياسات تمهيش الشرق والجنوب تنموياً على عكس طرابلس في الغرب، صراعاً جيو سياسياً مناطقياً بعد الثورة، سواء لجهة تنامي النزاعات الفيدرالية والانفصالية في الشرق، وعدم قدرة الدولة ومؤسسات الأمنية المتعثرة في السيطرة على الجغرافيا المترامية، وظاهرة توزع السيادة على الجغرافية الفارغة من قبل المليشيات المسلحة.

* باحث في الشئون الأفريقية-مؤسسة الأهرام

- ٢- التحول الاستبداد المركزي إلى لا مركزية القوة: فمن بين أكثر من ستة عقود، هي تقريباً عمر دولة الاستقلال، عاشت منها ليبيا أكثر من أربعة عقود تحت الاستبداد المركزي المفرط لحكم القذافي الذي استطاع السيطرة على الجغرافيا الليبية بقوة السلاح والموازنات القبلية، ومع غياب مؤسسة عسكرية وطنية أو قوة سياسية جماهيرية في الشارع بعد الثورة، سارعت القوى القبلية والسياسية والمليشاوية إلى ملء الفراغ بمعادلة انتشار القوة وتفكك السلطة عبر أطراف في مجمل جغرافيا ليبيا، ومن هنا نشأت ظاهرة الاصطفافات السياسية القبلية المليشاوية حيث سعى كل طرف لكسر معادلة التوازن الهش بعد الثورة، فالإسلاميون بأطيافهم المختلفة سعوا منذ الثورة إلى استغلال الصعود الإقليمي بالتحالف مع مصراته والمليشيات الجهادية لمواجهة الزنتان والقوى المدنية والفيدرالية والقبلية.
- ٣- الصراع على الموارد الريعية: إذ لم يعزز ظهور النفط، الذي يساهم بأكثر من ٩٠% من العائدات الحكومية بناء دولة متماسكة الأقاليم عبر انفاق عوائده بدرجة من العدالة التنموية تحد من نزعات التباعد، بل على العكس، فإن النفط شكل محفزاً للتفكك، لاسيما أن فوائضه سمحت للنخب السياسية المرتبطة بالقذافي بالعمل دون رقابة، بما ساعد على التوزيع غير المتوازن للثروة، وهو ما خلق إحساساً بالظلم من الأقاليم، خاصة في الشرق والجنوب، حيث ركز القذافي التنمية في بقعته المفضلة سرت (الوسط)، بينما ساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية في الشرق والجنوب.
- وانعكس الصراع على هذه الموارد على مرحلة ما بعد الثورة، حيث بدأ أن الشرق والجنوب يرغبان في الموازنة بين ما يملكانه من موارد، وما يمكن أن يخصص لهما في ميزانية الدولة مقارنة بالغرب.
- ٤- المكون القبلي في النظام الليبي: فرغم أن المجتمع القبلي لعب دوراً أصيلاً في المعادلة السياسية سواء في مواجهة الاستعمار، إلا أن القذافي المنتهي للقدادفة، التي تعد من القبائل الضعيفة في المنطقة الوسيطة بين الشرق والغرب، كرس الفرقة القبلية بإعطاء امتيازات لقيادات قبلية من الورفلة والزنتان، وغيرها على حساب قبائل أخرى في مصراته وأولاد سليمان في الجنوب، كما سعى لاحتواء المكون القبلي عبر مؤسسة أطلق عليها "القيادات الشعبية الاجتماعية"، غير أنه بسقوط نظام القذافي تأججت الصراعات القبلية التي تدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي، إذ بدأ أن القبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى لاستعادة مكانتها، بل والانتقام من غرماها القبليين بعد الثورة، خاصة في ظل ضعف السلطة الانتقالية.

٥- **ضعف المؤسسة العسكرية:** فبرغم أن اتساع المساحة الجغرافية، وعدم تواصلها يستلزم مؤسسة عسكرية للسيطرة عليها وتعميق الانتماء الوطني، إلا أن القذافي سعى إلى إضعافها، خوفاً من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع، ولذا شكلها من ولاءات عشائرية وقبيلية وغالبية قياداتها من المقربين له وكرس بالمقابل منطلق المؤسسات الأمنية الموازية لإضعاف المؤسسة العسكرية، فقد اعتمد أمنياً على حركة اللجان الثورية والكتائب الأمنية، ومن هنا انقسمت المؤسسة العسكرية على نفسها مع ثورة ١٧ فبراير من بنغازي، كما لم تساعد السلطة الانتقالية في بناء المؤسسات الأمنية بشكل عام، خاصة في ظل نشأة الميليشيات وانتشار السلاح بكثافة في ليبيا.

ومن هنا انتهج المجلس الوطني الانتقالي ثم المؤتمر الوطني العام بعد الثورة، مجموعة من الإجراءات التسكينية والتكيفية مع المعضلة الأمنية عبر تعيين قادة بعض الكتائب في الوزارات الحكومية، وإسناد مهام أمنية للميليشيات في تأمين الانتخابات وبعض السفارات الأجنبية وهي من صميم سلطة الدولة.

٦- **معضلة الانكشاف الخارجي:** حيث تتسم البيئة الليبية بخصيصة الانكشاف للدور الخارجي، لاسيما أنها تمثل جيو سياسياً، نقطة اتصال بين أوروبا من جانب، وأفريقيا جنوب الصحراء من جانب آخر، ولعل ذلك يفسر حجم الصراع التاريخي حولها بين القوى الاستعمارية في الحرب العالمية الثانية، حيث نظر لها كمر للقفز الاستراتيجي يجب تأمينه، وليس كبيئة يمكن للاستعمار التوطن فيها، وقد عمقت أنظمة ما بعد الاستقلال من الانكشاف الخارجي للدولة، خاصة مع ظهور النفط، كأحد عوامل التأثير الخارجي، أضف إلى ذلك، السياسات الخارجية "المتهورة" للقذافي، والتي قادت لتدخلات عسكرية فاشلة كما في تشاد، واستعداد للقوى الكبرى عبر أزمات لوكبري وغيرها.

وقد زاد هذا الانكشاف بعد الثورة، حيث تعاضم الدور الخارجي في إسقاط القذافي، عبر التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما سعت قوى إقليمية وخاصة قطر وتركيا لاستغلال الصعود الإسلامي بعد الثورات لتأسيس تحالفات داخلية مع التيار الإسلامي والميليشيات المسلحة الموالية لها، أضف إلى ذلك أن وجود بؤر جهادية في ليبيا لديها تشابكات مع منطقة الساحل والصحراء.

أولاً: خريطة القوى القبلية:

يشكل العامل القبلي أحد أبرز العوامل في الصراعات الداخلية في ليبيا سواء إبان حكم القذافي أو بعد الثورة، خاصة أن القبيلة تعد أحد قنوات الحصول على الحقوق والعمل في مؤسسات الدولة، والحماية في هذا البلد بحسب قوتها السكانية وامتداداتها داخل ليبيا، وتضم ليبيا ١٤٠ قبيلة ومجموعات عائلية لها امتدادات وتداخلات جغرافية داخلية، وعابرة للحدود مع دول الجوار، وخاصة مصر وتونس والجزائر وتشاد، بيد أن القبائل التي لها تأثير فعلي لا تتجاوز ٣٠ قبيلة وتكتل عائلي.

ويعود نسب غالبية القبائل العربية في ليبيا إلى قبيلتين عربيتين نزحتا من الجزيرة العربية هما "بني سليم" التي استقر غالبيتها في برقة، و"بنو هلال" الذين استقروا ناحية الغرب إلى طرابلس، وهناك قبائل من أصول غير عربية مثل البربر غير أن نسبتهم ضئيلة في المكون القبلي في ليبيا، ورغم أن القبائل لم تشارك بفعالية في الدعوة للثورة الليبية حيث بدا أن نشطاء مدنيين هم الأكثر صعوداً وتجاوزاً للعامل القبلي، إلا أنها هي التي لعبت دوراً أساسياً في نجاحها بشكل عام، فالقبائل المتحالفة مع القذافي وخاصة الورفلة والمقارحة تركته يسقط في معركة طرابلس خصوصاً، على أنه ينبغي الانتباه عند التعامل مع القبائل في ليبيا، فهي ليست وحدة متجانسة بمعنى أنه بداخلها تيارات مختلفة، كما أن سيطرة قيادات القبيلة ليست بذات القوة قبل الثورة، خاصة مع ارتفاع عنصر التمدين والتحضر لدى أفراد القبائل وانضوائهم تحت لواء إما مليشيات جهادية أو أحزاب سياسية قد تكون الأكثر تأثيراً على توجهاتهم، وتنقسم خريطة القبائل من حيث القوة والنفوذ الجغرافي إلى ذلك أنماط رئيسية:

١- القبائل الأكثر تأثيراً في موازين القوى خاصة في غرب ليبيا:

— قبيلة الورفلة، وهي أكبر القبائل في هذا البلد، حيث يصل عدد المنتمين لها إلى ما يقرب من مليون نسمة، أي حوالي سدس سكان ليبيا تقريبا، وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما تملك امتدادات في بنغازي وسرت، وتشكل هذه القبيلة أحد دعائم مواجهة الإسلاميين بسبب ما تعرض له أفرادها خاصة في مدينة بني الوليد من قتل على يد غريمتها مصراته، ولعل هذا يفسر لماذا دائما يتعثر الإسلاميون في انتخابات ليبيا سواء في ٢٠١٢ و ٢٠١٤ أمام تحالف القوى الديمقراطية.

- المقارحة، وهم يتركزون بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها رموز أقامت علاقات تحالف مع القذافي مثل عبد السلام جلود، وعبد الله السنوسي، وعبد الباسط المقرحي، على أن المقارحة مثلهم مثل الورفلة معادون للصعود الإسلامي، وخاصة الجهادي، ولديهم تحالفات مع الزنتان في مواجهة مصراته.
- ترهونة، وتضم عدداً كبيراً من القبائل الفرعية يقدرها البعض بنحو ٦٠ قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، ويشكل عناصرها حوالي ثلث سكان العاصمة طرابلس.
- مصراته، وهي أكبر القبائل المعارضة تاريخياً للقذافي في الشرق، ولكن الاسم أطلق على مدينة في شمال غرب ليبيا وتملك تأثيرات كبيرة على درنة وبنغازي، وارتباطات مع الجهاديين الإسلاميين، لاسيما أن غالبية المنتمين للمليشيات درع ليبيا المنتشرة في الغرب والوسط تنتهي لهذه المدينة.
- الزنتان، وهي قبائل تقطن في منطقة الجبل الغربي، ولديها علاقات قوية مع الجزائر خصوصا، وتملك الزنتان مليشيات ينتمي أعضائها لمؤسسات أمنية إبان حكم القذافي، وهي الصواعق والقعقاع ومدني، وفتحت الزنتان خطوط اتصال واصطفاف مع قبائل رافضة للصعود الإسلامي ومصراته، مثل ورفلة وترهونة والصيعان والمقارحة وورشفانه، وهي قبائل ترفض العملية السياسية وتعاوي المليشيات والإخوان والجماعات التكفيرية، كما أنها في خلاف حاد مع قيادات وثوار مدينة مصراته.
- ٢- القبائل الأكثر تأثيراً في الصراع شرقي ليبيا، ومن أبرزها العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير، وهي قبائل تعيش في الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر، وطبرق حتى نواحي بنينه بالقرب من بنغازي، ومنها وزير الداخلية عبد الفتاح يونس العبيدي (من قبيلة العبيدات) الذي أعلن انفصاله عن نظام القذافي والالتحاق بالمتظاهرين في بنغازي، ومعظم هذه القبائل لها امتدادات داخل مصر وخاصة البراعصة، علاوة على قبائل أخرى في الشرق الليبي، مثل السعادي والمجبرة والهنادي وغيرها.
- وفي شرق ليبيا، تبرز أيضا هنالك قبيلة المغاربة وهي واحدة من القبائل المؤثرة بشدة في هذه المنطقة، إذ ينتمي لها إبراهيم الجضران قائد مليشيات برقة المؤيد للفيدرالية والذي حاصر الموانئ

النفطية، وقادت تلك القبيلة المفاوضات بين الجضران والحكومة لفلك الحصار عن الموانئ النفطية في ديسمبر ٢٠١٣، وهي تنتشر في مدينة أجدابيا، وتملك تلك القبيلة عداء تجاه التيار الإسلامي الجهادي في شرق ليبيا.

ويمكن الإشارة إلى أن عملية الكرامة لحفتر ضد الإسلاميين المسلحين أبرزت اصطفاً قبلياً في شرق ليبيا، حيث نال حفتر تأييداً من قبائل، قبائل العبيدات والمرابطين والبراعصة والحاسة والفوائد والشواعر، بخلاف ذلك، فثمة قبائل صغيرة في وسط ليبيا مثل القذاذفة وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز بمنطقة سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، والمعدان التي ينتمي لها حفتر.

٣- القبائل الأكثر تأثيراً في الجنوب الليبي، وتظهر هنا، صراعات بين القبائل ذات الأصول الأفريقية وخاصة التبو الذي يعانون من اضطهاد السلطات الانتقالية بعد الثورة، والقبائل العربية مثل الزوي، وهي صراعات تدور مجملها على التجارة غير الشرعية عبر الحدود مع تشاد، كما يوجد في هذه المنطقة أيضاً الطوارق: وهي قبيلة أمازيغية تتركز في مدينة غات بأقصى الجنوب، وقد حرمت هذه القبيلة لسنوات طويلة من أبسط حقوقها الطبيعية، مثل الرقم الوطني وجواز السفر، وتظهر أيضاً في الجنوب والشرق، قبيلة أولاد سليمان، وهي مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساساً في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.

ثانياً: خريطة القوى السياسية بعد الثورة:

بعد إسقاط نظام القذافي تأسست عشرات الأحزاب السياسية من مختلف التيارات الإسلامية والليبرالية والقومية والملكية والمناطقية وغيرها، ورغم أن المجلس الوطني الانتقالي سعى لتأسيس بنية تشريعية للأحزاب، إلا أن ثمة صراعات وضغوطات تعرض لها دفعته للتراجع عن بعض المواد في قانون تنظيم الأحزاب السياسية الذي صدر في إبريل ٢٠١٢، فبينما نص القانون في نسخته الأولى على ألا تمارس الأحزاب التمييز على أساس الانتماء القبلي أو المناطقي أو الديني، كما لم يسمح للأحزاب بأن ترفض قبول عضوية أي مواطن بناء على المعايير القبلية أو المناطقية أو الدينية، إلا أن ذلك القانون تعرض لرفض خاصة من الإسلاميين والقوى المناطقية في الشرق، الأمر الذي أدى لإسقاط شرط عدم التمييز، بما فتح المجال لأحزاب على أسس دينية ومناطقية عمقت من أزمة المرحلة الانتقالية في ليبيا.

وعلى غرار جدل الأحزاب السياسية، فإن قانون الانتخابات في ليبيا تعرض هو الآخر لصراعات عديدة حوله خاصة في ظل مخاوف الأحزاب المناطقية وفئات أخرى كالمراة من التهميش، وبالتالي كان الهدف من القانون عدم إيجاد قوة مهيمنة على المشهد السياسي، ولذا اقترح القانون نظاماً انتخابياً مركباً، حيث يشغل ١٢٠ من المقاعد الـ ٢٠٠ في البرلمان عبر النظام الأكثرية ومن مرشحين مستقلين، فيما يشغل المقاعد الـ ٨٠ المتبقية عن طريق التمثيل النسبي من بين قوائم حزبية متنافسة، كما اشترط في القوائم الحزبية تناوب المرشحين من الذكور والإناث، ورغم أن النظام الانتخابي كرس التعددية السياسية وضمن عدم بروز قوة مركزية سياسية في ليبيا، إلا أنه بالمقابل لهيمنة الدور القبلي والعشائري.

١- الأحزاب الإسلامية المنخرطة في العمل السياسي:

ثمة نمطان من التيارات الإسلامية في ليبيا، أحدهما انخرط في العمل السياسي الحزبي، والأخر ذي الصبغة السلفية الجهادية الذي فضل البقاء في مليشيات مسلحة سيلي لاحقاً الحديث عنها، ومن أبرز الأحزاب الإسلامية، ما يلي:

— حزب العدالة والبناء، وهو الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمون: التي هي امتداد فكري للحركة الإسلامية التي أسسها حسن البنا في مصر، وبدأ نشاطها في ليبيا في العام ١٩٤٩، غير أنها اصطدمت بنظام القذافي حيث تعرض قياداتها للاعتقال، إلا أنها فاضته منذ ٢٠٠٧ مع صعود سيف الإسلام القذافي، وتؤمن الجماعة بأن الإسلام دين ودولة، وغايتها إقامة نظام إسلامي بدلاً منه، بيد أن الجماعة ساندت الثورة مع انطلاقها، وكان لها حضوراً في المجلس الانتقالي الليبي، كما أسست الجماعة حزب البناء والعدالة كذراع لها في الحياة السياسية مستغلة حالة الصعود الإسلامي في المنطقة بعد الثورات.

ولا يمكن مقارنة جماعة الإخوان الأم في مصر التي تملك خبرة انتخابية بنظيرتها في ليبيا - المسجلة بعد الثورة قانوناً ضمن جمعيات المجتمع المدني -، لاسيما أن الظروف السياسية والاقتصادية في ليبيا إبان عهد القذافي لم تسمح للجماعة بالممارسة السياسية، ولعل هذا الفارق التاريخي يفسر تباين الأداء الانتخابي لحزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لإخوان مصر، عن نظيره حزب البناء والعدالة في ليبيا، بالإضافة إلى ذلك أنه ليس لدى إخوان ليبيا المبرر الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا الذي كان سبباً

لجاذبية الإسلاميين الكبيرة في مصر وتونس، لاسيما أن ليبيا دولة نفطية لا يحتاج فيها المواطنون إلى الكثير من ذلك النوع من شبكات الرعاية الاجتماعية التي يوفرها الإخوان لفقراء مصريين.

وبينما حصد إخوان مصر الأكثرية في انتخابات مجلس الشعب الذي تم حله، مقارنة بحصول حزب البناء والعدالة على ١٧ مقعداً في انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو ٢٠١٢ ليحل ثانياً، بعد تحالف القوى الوطنية الذي حصد ٣٩ مقعداً، وفي انتخابات يونيو ٢٠١٤، حصل على ٢٣ مقعداً، وتملك الجماعة عبر حزبها علاقات تحالف مليشياوية مصراته التي تنتمي معظمها للتيار الإسلامية، واستطاع عبر صياغة تكتل في المؤتمر الوطني مع كتلة الشهداء الإسلامية التي تضم إسلاميين مستقلين تمرير قانون العزل السياسي لتقليص قوة التيارات المدنية، وزيادة قوتها في السلطة الانتقالية، وإقليمياً، يملك الحزب علاقات وثيقة مع قطر وتركيا، حيث إن ثمة مؤشرات على علاقات تمويلية وتنسيقية في المواقف الإقليمية، ودولياً له علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا، بسبب وجود قيادات عديدة لها في البلدين إبان حكم القذافي.

— أحزاب ذات طابع سلفي منبثقة عن الحركة الإسلامية للتغيير، وهي حلت محل الجماعة الليبية المقاتلة بعد عمل مراجعات لنبذ العنف إبان حكم القذافي في العام ٢٠٠٧، لكن أعضائها شاركوا بفعالية في المليشيات التي حاربت القذافي في ٢٠١١ بسبب خبرتهم في الجهاد الأفغاني، بعد الثورة، تحولت الجماعة المقاتلة إلى "الحركة الإسلامية للتغيير" وانخرط بعض المنتسبين لها في العمل السياسي، عبر عدة أحزاب سياسية في الانتخابات التشريعية في يوليو ٢٠١٢، من أبرزهم: حزب الوطن المعتدل ذي القاعدة الواسعة الذي انضم إليه بلحاج، وحزب الأمة الوسط الأكثر تشدداً في رؤاه الدينية تحت قيادة سامي الساعدي الذي يعد المنظر الرئيسي للجماعة المقاتلة، وانضم مع الساعدي شخصية محورية أخرى في الجماعة المقاتلة، هو عبدالوهاب الغايد (شقيق الراحل أبو يحيى الليبي، الذي يعتبر على نطاق واسع الرجل الثاني في تنظيم القاعدة)، الذي ترشح ونجح في الانتخابات البرلمانية في مدينة مرزق الجنوبية في انتخابات ٢٠١٢، ويرجع ضعف الأحزاب المعبرة عن الاتجاه السلفي إلى طبيعة البنية الصوفية السنوسة التي تأسست عليها حركة التدين في ليبيا، والتي لا تزال حاضرة بقوة لدى كافة التيارات بما فيها التيار المدني.

— أحزاب إسلامية أخرى تعبر عن امتدادات إقليمية، ومن أبرز نماذجها، التجمع الوطني من أجل الحرية والعدالة والتنمية، وهو حزب سياسي إسلامي أسسه الدكتور علي الصلابي وهو رجل دين

لديه علاقات قوية مع قطر والشيخ يوسف القرضاوي، يدعو التجمع إلى ديمقراطية إسلامية، مشيراً إلى تركيا كنموذج.

٢- الأحزاب المدنية في ليبيا:

— تحالف القوى الوطنية، وهو القوة الأهم والأكثر تأثيراً على صعيد الأحزاب في ليبيا، وتأسس في فبراير ٢٠١٢ من مجموعة أحزاب وجمعيات أهلية، وتبنى التحالف أفكاراً ليبرالية تنادي بالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي ذات الوقت قدم رؤية معتدلة للإسلام والدولة المدنية، كما أن لديه طروحات لاستيعاب المهتمين والطواقم والأمازيغ، وأصبح التحالف لاعباً رئيسياً في الصراعات الداخلية في ليبيا بعد أن حصد ٣٩ مقعداً في انتخابات المؤتمر الوطني العام يوليو ٢٠١٢، متقدماً بذلك على الإسلاميين و ٥٠ مقعداً في انتخابات ٢٠١٤.

وأظهر تحالف القوى الوطنية منذ إعلان تأسيسه العديد من المواقف، منها معارضته لأداء المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية، حيث شن عليهما هجوماً حاداً واعتبر أن أداءهما لم يتفق مع التوقعات المشروعة لأبناء ليبيا، ويعد جبريل الذي كان يدير "المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية"، وهو مركز بحثي كان يرعاه سيف الإسلام القذافي -نجل العقيد الليبي السابق القذافي - زعيم التحالف والرجل القوي المعروف بعلاقاته القوية مع الدول الغربية، وخاصة فرنسا.

ورغم أن جبريل يملك دعماً كبيراً من قبيلته الورفلة قد انشق في مرحلة مبكرة عن القذافي وتم اختياره لاحقاً ليكون رئيس وزراء المعارضة ومسؤولاً عن حشد الدعم الأجنبي، إلا أنه دخل في صراعات مع ثوار مصراته التي تعادي الورفلة، مما أجبره على الاستقالة من منصبه في المجلس الوطني الانتقالي، كما عارض قانون العزل السياسي الذي سمح بتضاعف قوة الإسلاميين.

— كيانات وأحزاب قومية ومناطقية ومستقلون، نظراً لطبيعة النظام الانتخابي الذي يحول دون سيطرة حزب تكون له الأغلبية، برزت أحزاب صغيرة ذات بعد قومي ومناطقي، ومنها حزب الجبهة الوطنية للإنقاذ، أكبر التنظيمات السياسية المعارضة للنظام خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وتحصل التيار الوطني الوسطي، بقيادة الدكتور علي الترهوني، وزير النفط والمالية في أول حكومة بعد الثورة، والاتحاد من أجل الوطن، الذي أسسه الدكتور عبدالرحمن السويحلي بالإضافة إلى ذلك هنالك عدة أحزاب صغيرة عادة ما تحصل على معدل مقعد لكل منها وهي:

الحكمة، الرسالة، الوطن، الوطن للتنمية والرفاه، تيار شباب الوسط، لبيك وطني، الحزب الوطني الليبي، الركيزة، الوطن والنماء، التجمع الوطني بوادي الشاطئ، تحالف وادي الحياة، القائمة الليبية للحرية والتنمية، كتلة الأحزاب الوطنية، تجمع الأمة الوسط، ليبيا الأمل.

ثالثاً: خريطة الجماعات الجهادية بعد الثورة:

وهي نتاج الجماعة الليبية المقاتلة التي واجهت نظام القذافي، حيث رفض بعض قادتها العمل السياسي والحزبي بعد الثورة وشكلوا مليشيات جهادية خاصة في شرق ليبيا، ويمكن تصنيف خارطة المليشيات الجهادية بعد الثورة إلى ما يلي:

١- جماعات جهادية ذات صبغة إقليمية ومن أبرزها وأخطرها في شرق ليبيا، جماعة أنصار الشريعة"، والتي يقودها محمد الزهاوي في بنغازي، ويقدر أعضائها بخمسة آلاف، وتملك عدة فروع في درنة وسرت وأجدابيا، وهي تشكلت أساساً من انفصال عناصر من تشكيلات إسلامية مسلحة أخرى، مثل كتيبة ١٧ فبراير، وكتيبة عبدة بن الجراح في بنغازي، وكتيبة شهداء أبوسليم في درنة، بسبب خلافات حول الموقف الشرعي من المجلس الوطني الانتقالي، لاسيما أن أنصار الشريعة ترفض العملية الديمقراطية، وتقاوم البدع المتعارضة مع الإسلام، وتصر على تطبيق الشريعة ولو بالقوة.

ويبدو من أفكار "أنصار الشريعة" أنها مجرد وجه سلفي جهادي من أوجه تنظيم القاعدة باسم مختلف، لاسيما وأن هنالك جماعات مناظرة لها تحمل الاسم نفسه، وتؤمن بذات الأفكار في تونس واليمن ومصر، ومع ذلك فإن تجربتها على الأرض تشير إلى قربها من نموذج تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق، فهي (أي أنصار الشريعة) تضم في صفوفها بجانب الليبيين، مقاتلين من جنسيات عربية أخرى، وبدا ذلك جلياً عندما هدد الزهاوي بعد أن أطلق اللواء المتقاعد خليفة حفتر ما أسماه "عملية الكرامة" في شرق ليبيا في مايو ٢٠١٤، باستدعاء من أسماهم "أهل التوحيد" من كل أنحاء الأرض لمواجهة.

وقد بدأ الظهور الفعلي لأنصار الشريعة في يونيو ٢٠١٢، عندما نظمت تظاهرة في بنغازي طالبت فيها بتطبيق الشريعة، وتعرضت بعدها لاتهامات بتدمير أضرحة الصوفية في بنغازي، والمشاركة في هجمات على المصالح الغربية، وخاصة القنصلية الأمريكية في سبتمبر ٢٠١٢. وتهتم أنصار الشريعة -التي تعتمد في تمويلها على تجار ليبيين- بجوانب أخرى غير ممارسة العنف، لخلق "حاضنة اجتماعية"، عبر تقديم

خدمات اجتماعية ودعوية وصحية في المناطق التي توجد فيها. أضف إلى ذلك، أنها تمارس أدوارا عابرة للحدود، إذ إن ثمة دلائل على تقديمها مساعدات إنسانية لضحايا الفيضانات في السودان وغزة وسوريا، كما أن لها مقاتلين في سوريا.

٢- جماعات إسلامية مسلحة تميل للطابع المحلي، ويشكل العامل المحلي عنصراً أساسياً ليس فقط في عضويتها، ولكن في تفاعلاتها مع السلطة الانتقالية الليبية، حيث لا ترفض إجمالاً العملية السياسية داخل ليبيا، وإن كان هذا لا ينفي أيضاً أنها لها علاقات عابرة للحدود. وفي هذا الإطار، تبرز عدة جماعات، مثل كتيبة شهداء ١٧ فبراير، التي تعبر عن التلاقي المصلحي بين التيارين "الجهادي والإخواني" في ليبيا، بسبب طبيعة مؤسسها فوزي أبو كتف، وإسماعيل الصلابي (شقيق القيادي الإخواني على الصلابي في قطر) وعبد الجواد البدين، ولذا فبرغم حملها السلاح وامتلاكها أفكاراً جهادية، إلا أنها لا تقف موقفاً مضاداً للعملية السياسية في ليبيا بعد الثورة، حيث شاركت في تأمين انتخابات المؤتمر الوطني في العام ٢٠١٢، خاصة في ظل علاقتها مع وزارة الدفاع، كما أنه يغلب على أعضائها الذين يقدرون بالألاف العنصر الليبي.

يدخل أيضاً ضمن هذا النمط، كتائب شهداء راف الله الشحاتي التي توجد في شرقي ليبيا ولا تزيد عن ألفي شخص، كما أنها لا تهتم بالأنشطة الاجتماعية، وتملك قاعدة أمنية كبيرة، حيث كان لها دور في تأمين الانتخابات الليبية وبعض الأنشطة الأخرى، وهي تعمل تحت إشراف وزارة الدفاع الليبية، وتعد من أول الكتائب التي دخلت في معارك مسلحة مع قوات حفتر في بنغازي، وتواجه تلك الكتيبة اتهامات بتلقي تمويلات مالية من قطر، وثمة نموذج آخر قريب منذ هذه الكتائب، وهي "كتيبة شهداء بوسليم" في درنة التي تحمل اسم السجن الشهير للجهاديين إبان حكم القذافي، ولكنها عملياً تعرضت للإضعاف بعد الصدام مع القبائل، إثر اتهامها بتنفيذ اغتيالات سياسية.

٣- مجموعات إسلامية صغيرة تتراوح أنشطتها بين المحلي والإقليمي، وهي لا تملك قدرات تسليحية كبيرة، أو سيطرة على مناطق جغرافية، وإن كان لبعضها امتدادات خارج ليبيا، وفي هذا السياق تبرز تنظيمات مثل "ألوية الشيخ السجين عمر عبد الرحمن" التي نسبت لها هجمات على المصالح الغربية في مايو ويونيو ٢٠١٢، وخاصة الهجوم على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجماعة التوحيد والجهاد وهي تنشط في المناطق الشرقية وخاصة درنة وما حولها، وغالبية أعضائها صغار السن، وتملك اتصالات ببعض الجماعات الجهادية، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.

كما أن هناك مجموعات جهادية صغيرة تعد امتداداً لتنظيمات خارج ليبيا، مثل اللواء "البتار" في مدينة درنة شرقي ليبيا، وهو يشكل امتداداً لكتيبة تحمل الاسم نفسه في منطقة الرقة شمال شرق سوريا، وكذلك تنظيم النصرة الإسلامي، والذي برز في أعقاب تهديده باستهداف الأمريكيين في ليبيا بعد اعتقال أحمد أبو ختالة الذي تهمه واشنطن بالتخطيط للهجوم على القنصلية الأمريكية، وكتيبة أبي محجن الطائفي التي أعلنت مبايعتها للخلافة الإسلامية وأبو بكر البغدادي في العراق.

٤- مجموعات مسلحة ذات طابع قبلي، ولا ترفع أي لافتة جهادية، ولكن تضم في عضويتها إسلاميين، ومن أبرزها قوات درع ليبيا التي تنتشر في غرب ووسط وشرق ليبيا، وهي تملك علاقات وثيقة مع قوتين أساسيتين، وهما الإخوان المسلمين وقبائل مصراته، الأمر الذي حولها إلى ما يشبه القوة الرسمية للنظام برغم طابعها المليشياوي، إذ أعطاه المؤتمر الوطني صلاحيات حماية طرابلس في أغسطس ٢٠١٣ بعد بسبب مخاوف من مليشيات الزنتان القبلية (الصواعق والقعقاع) المعارضة للإسلاميين، والتي تملك اصطفايات مع التيار المدني في ليبيا، وخاضت معارك عنيفة ضد درع ليبيا حول مطار طرابلس في يوليو ٢٠١٤.

على أن هذه الأنماط الأربعة لا تنفصل على أرض الواقع، بفعل التشابكات المصلحية بين أطراف الصراع الداخلي في ليبيا، فعلى سبيل المثال، فقد لعبت قوات درع ليبيا دوراً في دعم وجهات أنصار الشريعة والكتائب الجهادية الأخرى ضد قوات حفتر في معركة بنغازي، وهو ما جعل أنصار الشريعة تحقق تقدماً، خاصة في سيطرتها على معسكر الصاعقة في بنغازي في يوليو ٢٠١٤.

وببدو أن تحالف "الإسلاميين- مصراته" يسعى لاستخدام التنظيمات الجهادية في الشرق لمنع أي سيناريوهات لإقصائه بعد انتقال مجلس النواب الليبي من طرابلس إلى بنغازي، وتراجع سيطرتهم التشريعية لاسيما، أن انتخابات يونيو ٢٠١٤ أسفرت عن حصول تحالف القوى الوطنية على ٥٠ مقعداً، بينما لم يحصل الإسلاميون ممثلين في حزب العدالة والبناء سوى على ٢٣ مقعداً، وتوزعت باقي مقاعد البرلمان الـ ١٨٨ التي حسمت نتائجها، على التيارات المدنية ودعاة الفيدرالية والمستقلين، بينما هنالك ١٢ مقعداً شاغراً لم تجر فهم الانتخابات بسبب الأوضاع الأمنية.

وبرغم أنه لا توجد "أدلة قاطعة معلنه" على تنسيق تنظيمي بين الجماعات الجهادية في ليبيا ونظيراتها في الشرق الأوسط، فإن هنالك مؤشرات على مجموع من التشابكات المغذية للعنف العابر

للحدود، لاسيما في ضوء الترابط الإيديولوجي، حيث إن تلك التنظيمات تنطلق من أرضية مشتركة للفهم السلفي الجهادي للإسلام، ومن أبرز هذه المؤشرات تحول شرق وجنوب ليبيا إلى ملاذ جهادي وتدريب للجهاديين في المنطقة وفي هذا السياق، تم تداول معلومات حول تحرك كل من مختار بلمختار زعيم تنظيم "الموقعون بالدماء" من شمالي مالي إلى مدينة سبها جنوب ليبيا، وكذا سيف الله بن حسين، المعروف بأبو عياض، زعيم جماعة "أنصار الشريعة الإسلامية" التونسية عبر مساعدات قدمها جهاديون لبييون. كما أن هناك تساند عملياتي، حيث يوجد "جهاديين" لبييين كعنصر أساسي في تنظيمات إسلامية مختلفة مثل داعش والنصرة والقاعدة في ساحات الصراع في سوريا والعراق وتونس وجنوب الجزائر، وتظهر كذلك عملية حفتر في شرق ليبيا، تسانداً عملياً من قبل الجهاديين، حيث برزت مؤشرات على عودة جهاديين لبييين من سوريا والعراق إلى بلادهم لمواجهة هذه العملية، ويرى البعض أن ذلك انعكس في المكاسب القتالية التي حققها الإسلاميون ضد حفتر في معركة بنغازي في يوليو ٢٠١٤، علاوة على مساندهم من قوات درع ليبيا.